بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس الشورى

الإعــلام الـرسمــي الـواقــع الــراهــن وطموحـــات التحديـــث

تصدير:

أنشئ مجلس الشورى حديثا،خلفاً للمجلس الإستشاري،بعد الإستفتاء على التعديلات الدستورية أوائل عام2001م كتطور طبيعي للمجلس الإستشاري السابق،وفي إطار التوجه لتعميق التجربة الديمقراطية في بلادنا،من خلال توسيع مهام وصلاحيات مجلس الشورى ورفع مستواه وكفاءته،ورفع

العضوية فيه إلى الضعف،وبما يساوي ثلث أعضاء مجلس النواب،بهدف إحداث تطور مؤسسي للهيئات الدستورية في الدولة،وكذا توفير إطار مؤسسي عالي يضم الخبرات والكفاءات الوطنية لتوسيع دائرة المشاركة في الرأي وإتخاذ القرار.

وقد نصت المادة (125)من الدستور على ان"ينشاء بقرار من رئيس الجمهورية مجلس شورى من ذوي الخبرات والكفاءات والشخصيات الإجتماعية لتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي والإستفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية"،كما حددت المادة المهام والصلاحيات الدستورية للمجلس على النحو التالي:

أ-تقديم الدراسات والمقترحات التي تساعد الدولة على رسم إستراتيجياتها التنموية وتسهم في حشد الجهود الشعبية من أجل ترسيخ النهج الديمقراطي وتقديم الإقتراحات التي تساعد على تفعيل مؤسسات الدولة وتسهم في حل المشاكل الإجتماعية وتعمق الوحدة الوطنية .

ب-إبداء الرأي والمشورة في المواضيع الأساسية التي يرى رئيس الجمهورية عرضها على المجلس .

ج-تقديم الرأي والمشورة بما يسهم في رسم الإستراتيجية الوطنية والقومية للدولة في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية والأمنية لتحقيق أهدافها على المستويين الوطني والقومي .

د-إبداء الرأي والمشورة في السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالإصلاح الإداري وتحديث أجهزة الدولة وتحسين الأداء .

هـ-الأشتراك مع مجلس النواب بتزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية والمصادقة على خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية والمعاهدات والإتفاقيات المتعلقة بالدفاع والتحالف والصلح والسلم والحدودوالتشاور فيما يرى رئيس الجمهورية عرضه من قضايا على الإجتماع المشترك .

و-رعاية الصحافة ومنظمات المجتمع المدني ودراسة أوضاعها واقتراح تطويرها وتحسين أدائها .

ز- رعاية السلطة المحلية ودراسة نشاطها وتقييمها واقتراح تطويرها وتعزيز دورها.

ح-تقييم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتقييم تنفيذ برامج الاستثمار السنوية .

ط-استعراض تقارير جهاز الرقابة والمحاسبة ورفع تقرير بشأنها إلى رئيس الجمهورية.

وتوسع قانون اللائحة الداخلية للمجلس رقم(39) لسنة 2002م في تحديد تلك المهام .

وتنفيذ لذلك فقد نصت المادة(40) من قانون اللائحة الداخلية للمجلس على تشكيل (13)لجنة دائمة،بحسب الأنشطة والمهام والاختصاصات الموكلة إليه،وذلك على النحو التالي:

1-اللجنة الدستورية والقانونية والقضائية .

2-اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين .

3-اللجنة الاقتصادية .

4-اللجنة المالية .

5-لجنة السلطة المحلية والخدمات .

6-لجنة الإصلاح الإداري والتأمينات والتنمية البشرية .

7-لجنة الدفاع والأمن .

8- لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي .

9- لجنة الإعلام والثقافة والشباب والرياضة.

10- لجنة الزراعة والأسماك والموارد المائية .

11- لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة ومنظمات المجتمع المدني .

12- لجنة الصحة والسكان.

13- لجنة البيئة والسياحة.

إضافة إلى أي لجان خاصة قد يستدعي نشاط المجلس ومهامه تشكيلها.

وبحكم الخبرات العملية المتراكمة والكفاءات العلمية والشخصيات الاجتماعية المجربة التي يضمها المجلس،[اشترط القانون عدداً من الشروط في من يعين عضواً في المجلس منها:

أن يكون من ذوي الكفاءة والخبرة،وأن يكون متفرغاً(ليس عضواً في مجلس النواب أو في المجالس المحلية).

وأن لا يقل سنه عن أربعين عاماً.]

فقد اتبع المجلس آلية جديدة في عمله تتمثل في قيام اللجان المختصة بالإعداد للموضوعات وتحضيرها وتجهيزها وتقديمها للمجلس من قبل اللجان ذاتها،كتطوير نوعي للآلية التي كانت متبعة في المجلس الإستشاري السابق.حيث تقوم اللجان المعنية قبل تقديم مواضيعها إلى المجلس بـ:

-اللقاء مع الوزراء والمحافظين والكوادر القيادية في الجهة المعنية بالإضافة إلى ذوي العلاقة من ممثلي القطاع الخاص وممثلي منظمات المجتمع المدني وإجراء المناقشات معهم.

-الزيارات الميدانية للمحافظات والمديريات .

-النـزول الميداني إلى الجهات والمواقع التي يتم دراسة أوضاعها .

-تلقي التقارير من الجهات المعنية،والإستعانة بالدراسات والبحوث التي يطلب من الباحثين والمختصين إعدادها .

وعلى ضوء ذلك كله تقوم اللجنة المعنية بدراسة الموضوع المدرج ضمن خطة عملها،من مختلف جوانبه،وبالتالي إعداد التقرير النهائي المقدم للمجلس مشفوعاً بالآراء والملاحظات والتوصيات المناسبة والعملية.

وتلبية للاستحقاقات الدستورية والقانونية،فقد أدرج المجلس ضمن خطته السنوية لعام2003م موضوع حول الإعـلام الرسمـي الـواقـع الـراهـن وطموحـات التحديـث والذي أعدته لجنة الاعلام والثقافة والشباب والرياضة بالمجلس .

حيث شارك في جلسات اجتماع المجلس لمناقشة ذلك الموضوع بالإضافة إلى اللجنة وأعضاء المجلس الأخ وزير الاعلام ووكلاء الوزارة وعدد من المهتمين ومن ذوي الخبرات المختصة في هذا الشأن .

ولا يسعنا- في الأخير - إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأخوة رئيس وأعضاء اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين على الجهود الطيبة التي بذلوها في إعداد هذا الكتاب الذي نضعه بين أيدي المهتمين والباحثين وللأخوة الذين قدموا مساهمات إيجابية في إثراء مادة هذا الكتاب الذي خرج بهذه الصورة.

مؤكدين،أننا في مجلس الشورى،سنظل حريصين على بذل كل ما بوسعنا في إنجاز المهام الدستورية والقانونية المناطة بنا،وكل التكليفات التي يتكرم فخامة الأخ/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية،راعي التنمية والديمقراطية بإحالتها إلينا.

والله من وراء القصد ،،،

عبدالعزيز عبدالغني
رئيس مجلس الشورى

مقدمة

تتنامى أهمية الأعلام في الحياة الإنسانية المعاصرة حتى أمكن اعتباره النبض الكاشف لحقائق الحياة وتفاعلها والمشكل لها في ذات الوقت أنه سلطة بكاملها وسبيل الفعالية للسلطات الأخرى في الدولة وهو سبيل المجتمع لإبراز سلطاته ...ومدى اقتداره وفعاليته ، فصار قوة لا قبل لقهرها إلا بالإعلام ذاته .

ويترابط الإعلام عموماً والصحافة منه بشكل جوهري بمبدئين جوهريين هما الحرية والمسئولية وأن رسالة الإعلام لا يمكن أن تؤدى كما يجب بدون الحرية الكاملة .. وفي المقابل بدون التمسك بكل الواجبات التي تفرضها المسئولية لجهة الخطورة الكبيرة التي يحتلها الإعلام .

ولقد انعكست كل التطورات المتجددة في المجالات العلمية والانتاجية .. التكنولوجية والصناعية على الإعلام ووسائله وبرامجه ورسالته في الحياة الإنسانية المعاصرة على مستوى الدولة والمجتمع الواحد وفي النطاق الأوسع والأعم ولم تعد هناك حواجز قادرة على حجب الإعلام والتواصل وتأثيرات الثورة المعلوماتية إلا لمن يريد أن يعيش في الكهوف .. وهو لا يستطيع حتى إذا شاء .. كما أثر الإعلام في الدفع بكافة أشكال التطور في كل مجالات الحياة أن كوكبنا اليوم صار بيتاً صغيراً يفرض التعارف على ساكنيه عنوة .. هو من أجل ذلك صار يختزل الطرق وييسر السبل ومع ذلك فإن هناك فجوات كبيرة بين العمليات الإعلامية الدائرة رحاها على كوكب الأرض وعبر امتلاك الفضاء والسيطرة على الأثير والتفنن في التوظيف الإعلامي وأداء الرسالة الإعلامية .

أن الإعلام هو حرب كل لحظة صار وجه المجتمع والدولة وفعل الثقافة والمعرفة بالنسبة لهوية كل كيان إنساني شعباً كان أو أمةً .. ويكاد يكون وضع الإعلام في الوطن العربي في الدرجات الدنيا إذا كان ثمة ما يمكن القياس عليه .

ذلك أن ثورة المعلومات والاتصالات أحدثت هزات كبيرة في نمط الحياة التقليدية وعلى المستوى ألإعلامي فإن تطوراتها العلمية والتطبيقية المتسارعة تتجه نحو تقويض القديم، وما أسس عليه الإعلام التقليدي، وهذا التحول يقضي بضرورة التعامل معه حتى لا نصبح خارج المسار الإعلامي الحديث الذي يقتحم حياتنا دون استئذان، فالثورة المعلوماتية والاتصالية لا يكون الاحتماء منها بالإنكفاء على الذات والتقوقع في سرداب الموروث التقليدي بل بالدخول بإيجابيات الموروث في عمق الحداثة ولكن من مدخل العلم وتطبيقاته التكنولوجية، ومشتقاته الأخرى. وباختصار فإن الوافد الجديد قد يقتلعنا من جذورنا أو يحتوينا ويذيبنا فيه، إذا لم نتعامل معه

بانفتاح مدروس وفق قواعد العلم ومستلزماته التكنولوجية والتقنية، وبهذا الخصوص فإننا نؤكد على قضيتين أساسيتين هما:-

١ - إن الإعلام قديمه وحديثه عملية ابداعية تتصل بالحرية بشكل أساسي، وبقدر توسيع مساحة الحرية يتسع مجال الرؤية وتتجلى العملية الابداعية التي تقودها أولا الرقابة الذاتية التي تتكون من التنشئة الاجتماعية السليمة للإعلامي وفي المراحل الأولى التعليمية المتصلة بالمهنة والقيم التي تحصنها وإدراك حقيقة وظيفتها وبنوعية مخرجات كليات الإعلام في الجامعات والمعاهد العليا وبما أشرنا إليه سابقاً بركن (المسئولية) .

٢ - إن الإعلام تحديداً المرئي (التلفزيون) ينعت بأنه (فم مفتوح) يحتاج الغذاء على مدار اليوم، ويتوجب تغذيته بالمفيد وفق خطط عملية تدرس الانتاج ونوعيته ومضامينه وأهدافه، وما لم يتم ذلك تحول التلفزيون إلى جهاز مدمر أكثر مما يعمر أو يبني.

البث التلفزيوني الفضائي:-

نتيجة للتطورات الهائلة في مجال الإعلام والاتصال المعلوماتي فقد بات البث التلفزيوني الفضائي عبر شبكات الأقمار الاصطناعية من المجالات الهامة المؤثرة في حياتنا، بحيث أصبح المتلقي بوسعه أن يتابع أحداث العالم في أي مكان وأن يعيشها لحظة وقوعها، والتعاطي مع كم هائل من القنوات التلفزيونية الفضائية بعد أن تحرر من العدد المحدود من المحطات المحلية وأنتجت له حرية اختيار برامجه من بين مئات البرامج والمواد الإعلامية المختلفة التي تنقل عبر شاشات التلفزيون التي غدت أشبه ما تكون روافد ثورة معرفية وتقنية في أن واحد، إذ لم تقتصر تطوراتها على الجوانب التقنية فحسب، بل تجاوزتها إلى تطوير مضامين ومحتوى وإخراج البرامج والمواد الإعلامية بل وإنتاجها وتصنيعها، باعتبارها جوهر العملية الاعلامية والاتصالية التي يتم من خلالها التأثير على الجمهور المتلقي.

ومن هذا المنطلق فإن مسالة المواكبة أو المواجهة ليست رهينة تملك الوسائل التقنية فحسب إنما هي تخضع أساسا لرؤية إستراتيجية واضحة وإدراك وفهم عميق للوظيفة التنموية والترفيهية والثقافية والترويجية للتلفزيون ولا تتحقق هذه الرؤية التلفزيونية إلا بالوقوف على طبيعة العلاقات التي منها الجمهور

المستهدف مع القنوات الوطنية والعربية والأجنبية باعتباره الطريق العلمي الذي تنتهجه الدول المتقدمة والمنتجة للأجهزة والمضامين والمفاهيم والخدمات.

وفي ضوء ذلك يذهب البعض إلى أن الصراع القادم صراع حضاري بالأساس مبني على حضارة الإعلام والانتشار السريع للمعلومات والذكاء الإنساني فالبث التلفزيوني الفضائي ليس تقنية فحسب بل أنه يعكس بعدا حضارياً جديداً تجلت ملامحه في الواقع بشكل واضح فالقرية الكونية هي الآن تتجسد أكثر من أي وقت مضى عبر هذا البث التلفزيوني المباشر ومشتقات الثورة المعلوماتية والاتصالية.

الإعلام في بلادنا:

بالنسبة للإعلام في بلادنا كما له إيجابياته فإن له سلبياته برغم الضمانة القيمية المتحققة بكفالة الحرية الكاملة للإعلام دستورياً وقانونياً .. غير أن مجالات التطبيق وفي واقع صورة الوسائل والإمكانيات المتاحة تكشف مدى تخلف الوضع عن مواكبة إعلام العصر .. أو مجارات حركة الإعلام المتطور داخل الوطن العربي في الصورة التي يفرضها الطموح الوطني والقومي .. وعند تأمل السياسة الإعلامية ومحتواها الواضح والغني بالقيم والمبادئ الإستراتيجية والأفكار والتصورات التخطيطية والأهداف المرسومة على كل صعيد و في كافة الميادين الديمقراطية والتنموية والثقافية يتجلى مستوى القصور والتعارض الذي يكشفه الواقع العملي وخاصة بالنسبة للتلفزة ومن ثم الإذاعة وتبدو الحالة أكثر إيجابية على صعيد الصحافة المقروءة علماً بأن امتلاك سياسة إعلامية مقرة من قبل الحكومة قام بصياغة مادتها الإعلاميون أنفسهم وترسموا فيها طريق الإبداع والتجويد لأدائهم لمهام مهمتهم يعتبر ركناً أساسياً في ضمانة نجاح كل عمل وفي المقدمة منه العمل الإعلامي حيث يتحقق وضوح الرسالة المطلوبة كما هو شأن كل إعلام سواءً كان رسمياً أو خاصاً أو أهلياً ولأن موضوع الإعلام من المواضيع التي اقر مجلس الشورى الوقوف أمامها في خطة عمله للعام الماضي وهذا العام كانت الفرصة متاحة للحوار وتبادل الرأي والمناقشة على أكثر من نطاق وقد تم من أجل كفالة ذلك تحرير العديد من الرسائل إلى الجهات الإعلامية الرسمية وغيرها وكبار الإعلاميين والأساتذة في كلية الإعلام في جامعة صنعاء وتلقت اللجنة ردوداً إيجابية من البعض بينما تغافل عنا البعض الآخر وبخاصة في الوسائل الإعلامية الرسمية ومن واقع المادة التي توفرت والنقاشات التي تم إجراؤها نضع بين يديكم

هذا التقرير الذي توخينا أن يكون مختصراً وخاصة وأن جميع أوراق العمل التي تسلمتها اللجنة وأقرت التعامل معها وناقشتها وهي كما يلي:-

١ - طفرة الإعلام الجديدة وأين نقف منها ؟ للدكتور/ علي البريهي

٢ - الإعلام اليمني الرسمي بين الخطاب المحلي والتوجه الإقليمي.
للدكتور/ أحمد محمد العجل

٣ - دراسة حول التشريعات الإعلامية .
للدكتور/ وديع العزعزي

٤ - أهمية مواكبتنا للتطورات التكنولوجية والتقنية الإعلامية والاتصالية .
للدكتور/ محمد عبدالجبار

٥ - الصحافة الإكترونية في اليمن واقعها ومستقبلها
للدكتور/ محمد معمر الشميري

٦ - الإعلام اليمني وعالم متغير .
للأستاذ/ إسكندر الأصبحي

٧ - ورقة بعنوان البرنامج التلفزيوني في القناتين الفضائية و 22 مايو.

٨ - مقترحات خاصة بتطوير منهج كلية الإعلام بجامعة صنعاء أعدته لجنة برئاسة
الأستاذ/ عثمان أبو ماهر.

٩ - السياسة الإعلامية المقرة من قبل الحكومة.

* وهي جميعها مرفقة بهذا التقرير كجزء لا يتجزأ من هذا العمل الموثق بالإضافة إلى السياسة الإعلامية المقرة من قبل الحكومة لأهمية القراءة المتأملة لها لأنها في نظرنا جاءت مشبعة بالاستراتيجيات والأهداف والتصورات المفيدة والتي تدور في خلد وتفكير كل مهتم بالعمل الإعلامي وحسبنا هنا أننا في التوصيات المقترحة أكدنا على ضرورة الالتزام بتنفيذ وترجمة ما احتوت عليه وضرورة عقد حلقات نقاش وتدريب حول كيفية السهر على ذلك وإغناء كافة الخطط البرامجية السنوية والنوعية بأشكال من المعالجة والتعامل معها .. علماً بأن كل قراءة لها على مستوى كل مجموعة عمل تلفزيونية أو إذاعية أو صحفية أو اتصالية يمكن أن تفيد لأبعد الحدود في ميدان الممارسة العملية ولا نريد أن نستبق المحتوى التقييمي لنعود إليه حيث وقد حرصنا على تبويبه على النحو التالي : -

١ - الواقع الإعلامي الراهن النظام الإعلامي وأبعاده المختلفة .

٢ - تطلعات التحديث.

٣ - التوصيات المقترحات.

النظام الإعلامي اليمني الرسمي وأبعاده المختلفة

هناك خمسة أبعاد لمفهوم النظام الإعلامي يتمثل في:-

١ - الفلسفة الإعلامية التي يقوم عليها وهي الدستور والثوابت الوطنية وفي مقدمتها الأهداف الستة السامية للثورة اليمنية.
٢ - السياسات الإعلامية.
٣ - الإطار القانوني ((التشريعات الإعلامية)).
٤ - البنية الاتصالية الأساسية.
٥ - الممارسات الإعلامية في الواقع الفعلي.

ويلاحظ وجود أكثر من سياسة إعلامية أحدها المصاغة في الوثيقة الرسمية، ولا تلتزم بها جميع المؤسسات الإعلامية حتى الحكومية منها...، وكل وسيلة ومؤسسة تتبع أما سياستها الإعلامية الخاصة بها المرتبطة بطبيعة المؤسسة التي تصدرها، أو تعمل في إطار سياسات وغايات فردية مختلفة... ويلخص أحد الباحثين السمات العامة لما يمكن اعتباره مجازا سياسية إعلامية في بلادنا بالعديد من السمات منها:-

١ - تتسم بالتناقض بين النصوص المكتوبة والخطاب الرسمي وبين الممارسات الإعلامية اليومية.
٢ - أنها لم تدمج على نحو ملائم في سياسات التنمية ولم تحتل الأولوية المناسبة رغم الوعي بأهمية الإعلام من أجل التنمية.
٣ - تتسم بندرة المشاركة المجتمعية والمؤسسية للقطاعات الأخرى في صياغتها فهي معزولة عن السياسات الثقافية والتعليمية بشكل خاص.
٤ - رغم أن البحث العلمي المنهجي من شأنه تقديم معونة حقيقية لصناع القرار الإعلامي وراسمي السياسات إلا أن المؤسسات الإعلامية لم تهتم بذلك.

وإجمالاً فإننا نحتاج إلى إجراء علمية نقدية وتقييم موضوعي حتى تستوعب سياستنا الإعلامية المتغيرات العلمية والتحولات الكونية الكبيرة.

التشريعات الإعلامية

يعد موضوع التشريعات الإعلامية من أبرز الموضوعات المحورية المتصلة بعلم الاتصال والإعلام ليس فقط لأنها تتعلق بكفالة وتنظيم حرية التعبير ولاتصالها مباشرة بحقوق الإنسان وقضايا الإعلام ذاتها، ولاشتمالها للمبادئ والغايات التي تنبني عليها السياسات الإعلامية والتي تحقق للإعلام حريته ومصداقيته، وتتيح له الفرصة لكي يؤدي وظيفته الطبيعية في المجتمع، وتهيئة النظام الإعلامي السائد للإستجابة لمتطلبات تنمية العنصر الإنساني في إطار المفهوم العام للتنمية وللبناء الوطني والحضاري الشامل.

وأن الأهم من وضع التشريعات هو تهيئة المناخ العام بجوانبه المختلفة لممارسة الحقوق والواجبات على نحو متوازن بالنسبة إلى علاقات الفرد بالسلطة والمجتمع والحرية والمسئولية على حد سواء مع الإيمان بأن ممارسة الديمقراطية عبر وسائل الإعلام تحكمها ضوابط أخلاقية ومهنية قبل الضوابط القانونية، وتحتاج إلى مستلزمات تشترك أطراف متعددة في توفيرها بداءاً من الدولة وفلسفتها وفي المقدمة القيم التي يقوم عليها منهاج الحكم وسلطاته والحكومة وأجهزتها والصحفيين والمؤسسات الإعلامية المختلفة الخاصة والأهلية والحزبية وغيرها وكذلك منظومة العلاقات المتكافئة الكفيلة بضمان نجاح الممارسة حتى لا تتحول إلى ضرب من العبث وربما الفوضى على أن الصعوبة الأكبر تكمن في عدم الالتزام في أحوال كثيرة بهذه التشريعات، فعندما نتناول تطبيقات حرية الإعلام خاصة حرية الصحافة، وحرية الرأي والتعبير والطباعة والنشر، يلاحظ أن المبادئ المتضمنة في النصوص الدستورية والقانونية شيء والممارسات العملية شيء أخرى، وهو ما يعني أن المبادئ ليستذات قيمة فعلية مجردة في المدونات، أن العبرة بالممارسات القائمة في الواقع المعاش ولذلك فإن الدعوة لمجرد تغيير القوانين أمر لا يكفي إذا لم يطل التغيير أيضاً العمل الإعلامي والصحفي والمؤسسات الإعلامية والموقف من التطبيق للقوانين وقد تم التوسع في تحديد واستنباط التوصيات والمقترحات بهذا الجانب لخطورته وأهميته سواء بالنسبة لقانون الصحافة والمطبوعات وقانون المؤسسة اليمنية للإذاعة والتلفزيون والقرار الجمهوري المتعلق بالحقوق الفكرية والرقابة على المصنفات الفنية أو الأنظمة الخاصة بالمؤسسات الصحفية والتي تحتاج لشكل خاص إلى مجالس للأمناء وجمعيات عمومية للمساهمة في تسيير عملها.

البنية الاتصالية الأساسية:

وقد تكون الوسيلة هي العنصر الأوفر حظاً فقد حدث فيها شيء من التطور بسبب استجلاب التكنولوجيا والتي هي نتاج الثورة المعلوماتية بشكل عام، والواقع أن الاختلالات التي تشهدها العملية الإعلامية والاتصالية في الإعلام الرسمي قد أفقدت العملية الاتصالية فعاليتها وتأثيرها بين ركائزها أو مكوناتها المختلفة.

لذلك يجب أن تكون مكونات أو عناصر أي عملية إعلامية واتصالية متجانسة ومنتظمة في إطار فاعل ومتكامل وإذا غيبت أو أهملت أو لم يحسب لها كعناصر نشطة وفعالية ومؤثرة، انعكس ذلك على سير العملية الإعلامية ذاتها فتبدوا ضعيفة وعاجزة عن تلبية احتياجات الجمهور. وبدلا من الحفاظ على الجمهور فإنها تجعله يتحول إلى قنوات إعلامية تلفزيونية أو إذاعية أو حتى صحفية فالصحف العربية الوافدة تحتل مكانة أكبر وأهم للأسف الشديد.

وإذا وضعنا الأمور في نصابها الصحيح وجب القول بأن جميع عناصر العملية الإعلامية والاتصالية يجب أن تحظى بالاهتمام وأن توفر مستلزمات كل عنصر ليحقق فعاليته ووظيفته ضمن العملية الإعلامية المتفاعلة، ولعل من المهم الإشارة هنا إلى أن التلفزيون في اليمن يمتلك حظا من التكنولوجيا الحديثة ولديه بعض الأجهزة المتطورة وخصوصا بعد انتهاج اليمن سياسة فتح الباب على البث الفضائي الوافد ...

ولآن سياسة استقبال البث الفضائي لم تكن مدروسة بالشكل المطلوب فلم يستفد منها التلفزيون وتوسعت الفجوة في المعادلة بين زيادة استجلاب التكنولوجيا وإهمال محتوى ما يقدمه التلفزيون وبالنتيجة ضعف تأثير التلفزيون ولذلك تشير بعض الدراسات الأكاديمية التي أجريت على التلفزيون المحلي أن حوالي 95% من المستهدفين بالدراسة كعينة يشاهدون الفضائيات الوافدة العربية والأجنبية، وأن 5% فقط هم الذين يشاهدون التلفزيون المحلي وهذه المؤشرات الخطيرة تثير تساؤلات عديدة لعل من أهمها:-

كيف ننفتح على الأخر؟ وما هي الاستعدادات والشروط المطلوبة لذلك؟ وهل يمكن أن ننافس القنوات التلفزيونية الفضائية الوافدة؟

كما أن مشكلة الكادر الإعلامي المؤهل والكفؤ تعد وحدة من أهم المشاكل التي يعاني منها الإعلام اليمني في الوقت الراهن – وسوف تزداد في المستقبل وتبرز هذه المشاكل في جانبها النوعي المتمثل في الافتقار إلى الكوادر الإعلامية الكفوءة والمتخصصة في المجالات المختلفة، والقادرة على مواكبة معالجة وفهم واستيعاب الأحداث والظواهر والتطورات التي تزداد تعقداً وتشابكاً في المجالات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية، وكذا الكوادر القادرة على إشباع الحاجات الإعلامية لجمهور إعلامي يرتفع مستوى تعليمه وتزداد مستوى ثقافة وتتعدد وتتنوع وبالتالي حاجاته الإعلامية.

الممارسات الإعلامية في الواقع الفعلي:-

إن سير العملية الإعلامية ونشاطاتها في الواقع، وتكون الممارسات الإعلامية محصلة انعكاس لما هو قائم، فعندما تشهد أبعاد النظام الإعلامي الأساسية اختلالات وتشوهات تكون الممارسة انعكاسا لذلك، وعند تفحص ممارسات الإعلام ولاسيما المرئي منه يتبين أن هناك اختلالات وظيفية وتقاطعات بين الأبعاد المختلفة وسيطرة بعضها على الأخر، ونلاحظ في معظم الجوانب سيطرة السياسة وطغيانها على الرغم من أنها لا تقوم على التخطيط العلمي السليم لذلك نجد أن الممارسات الإعلامية تتميز بالعشوائية والارتجال وكثرة العثرات بحيث تحول (التلفزيون) كمثال من جهاز تنوير وتثقيف إلى جهاز لا يرفد الواقع بالجديد ولا يسعى إلى تغييره، أنه جهاز الحفاظ على الواقع السائد فحسب وتسطح البث الإذاعي بما يشبه أما الصحافة فإنها ذات وجه واحد في كل يوم وتأتي أخبارها في صيغة واحده مكرره ولا يواكبها أي اجتهاد لا ثراء مادة الأخبار ولا تبرز المعطيات المحلية الغنية كما بالنسبة رد صحيفة الجمهورية و 14 أكتوبر وأن حققت نوعا من التميز الإيجابي الأسبوعيات لصحيفة 26 سبتمبر والملاحقة الصادرة عن الصحف اليومية.

الأساليب والمعالجات الإقناعية والفنية:

أ-الأساليب الإقناعية للخطاب الإعلامي الرسمي: تغليب الجوانب والمداخل العاطفية ويتضح هذا من خلال الآتي:- الأسلوب الدعائي وكذلك تغليب وجهة النظر الواحدة بدلاً من تعدد وجهات النظر وهذا يعتبر من المثبطات التي تثير الريبة والشك في وجدان وعواطف الجمهور وبالذات الجمهور المستنير وكذلك ضعف التدليل المقنع والتعليل العلمي المنطقي وقلة الاستعانة بالشخصيات محل الثقة والمتخصصة وضعف لغة الأرقام والإحصائيات إلى جانب تدني مستوى البرامج الحية على الهواء مباشرة وضئالة تمكين مشاركات الجمهور في هذه البرامج الحية والقصور في استغلال الأحداث وتوظيفها في الإقناع.

ب-اللغة الإعلامية : تعتبر اللغة الإعلامية عنصراً هاما من عناصر المادة الإعلامية، ولا بد أن تكون هذه اللغة في مستوى قدرات وفهم واستيعاب الجمهور، وبالنسبة للغة الخطاب الإعلامي المحلي للإعلام الرسمي فهي تختلف

من برنامج إلى آخر إذ هي لغة عربية جيدة مبسطة في بعض البرامج وهي في الوقت نفسه في برامج أخرى كالمسلسلات المنتجة محلياً باللهجة المحلية أي العامية وهي بهذا تعيق من عملية تصدير تلك المسلسلات إلى البلدان العربية لكون اللهجة المحلية قد لا تفهم في الكثير من البلدان العربية وهذه إشكالية يجب تجاوزها إلى جانب إشكالية الأخطاء الشائعة في البرامج الإخبارية وقد غدت لا تحصر !!

ج- المعالجات الفنية للخطاب الإعلامي المحلي للإعلام الرسمي: - توجد معالجة فنية سواءً من حيث إعداد النص أو من حيث التحرير أو الإخراج وفنونه المختلفة أو المونتاج والألوان وتشهد هذه القضية تقدماً نوعاً ما وهذا أمر لا ينكر ولكن لا زال الكثير يشكو من الرتابة التي تؤدي للملل والتقليد والمحاكاة إلى جانب الاعتماد على المعالجات والفنون الإقناعية التأثيرية التقليدية التي قد عفى عليها الزمن.

د- الأشكال الفنية للخطاب الإعلامي المحلي للإعلام الرسمي:- الأشكال الفنية هي القوالب التي تظهر فيها المادة الصحفية أو البرنامج الإذاعي أو التلفزيوني، وفي حقيقة الأمر فإن الإعلام اليمني قد قطع شوطاً جيداً في هذه المسألة غير أننا بحاجة إلى التجديد في القوالب والأشكال والابتعاد عن الاقتصار على القوالب والأشكال القديمة ثم إنه لابد من الاستفادة من القوالب الفنية الجديدة وكيفية توظيف هذه القوالب في عرض القضايا الهامة والمثارة والتي يمكن تكرار معالجتها عبر الأشكال (القوالب) المختلفة بحيث يتحقق الإقناع بحيث لا يشعر الجمهور بالتكرار ولا الملل أو السأم، كما أن هناك قوالب تناسب فئة بينما لا تناسب فئة أخرى وقوالب تناسب وسيلة معينة وقد تكون غير مناسبة لوسيلة إعلامية أخرى، وهنا لابد من التقدير الحصيف من قبل الإعلامي ذي المهارات والملكات والقدرات الإعلامية الذي يحدد الشكل أو القالب المناسب للمادة الإعلامية.

وسائل الخطاب الإعلامي الرسمي

أ-الصحافة: ولها دورها إلا أنه توجد العديد من جوانب القصور منها غلبة أخبار المسؤلين النمطية وأخبار افتتاح المشاريع بأساليب إنشائية لا تتوفر فيها المعلومات أو الأرقام غالباً الاستطلاعات إلا فيما ندر وضئالة الأخبار العالمية وطابع الرسمية، وضعف التعبير عن هموم ورغبات الجماهير وعدم الاستغلال المناسب لوظائف الاتصال وفنونه وغياب دورها المساند للسلطة الرقابية إلى

جانب الورق الرديء والألوان وفنون الإخراج وإشكالية التوزيع والافتقار إلى الفورية.

ب-الإذاعة (المسموعة): والإذاعة المسموعة لها خصائصها التأثيرية الإقناعية ولها جمهورها الكبير ودورها التنموي البالغ الأهمية إذ ما أدركنا أهمية استخدامها للأميين وأبناء المناطق الريفية والمناطق النائية وسكان هذه المناطق هم بحاجة ماسة إلى التنمية وبالذات عبر الإذاعة نظراً لقلة تكلفتها. ومع التسليم بأن الخطاب المحلي للإذاعة جيد إلى حد ما ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما دور مساندة الإذاعة لبرنامج محو الأمية وبرنامج الطب الوقائي وبرنامج التوعية القانونية وبرنامج تحصين الشباب وبرنامج إدماج الفتاة اليمنية في التعليم ومواجهة الظواهر السلبية كالثأر والإسراف في المآتم وفي حفلات الأعراس والعنصرية والتعصب المنبوذ والسلالية وغلاء المهور والإشكالية السكانية (تنظيم الأسرة) والشراكة الفعلية واليومية لكل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونشاط الممارسة الديمقراطية.

ج- التلفزيون: شهد التلفزيون تطوراً ملموساً ولذلك يتقدم مختلف وسائل الإعلام الأخرى من حيث التأثير والفعالية والتحسن ومع هذه الايجابيات الملفتة للانتباه إلا أنه تعتور الكثير من جوانب القصور نشير إلى البعض منها في الآتي:
التكرار والتقليد والجمود في المعالجات الفكرية والإقناعية والفنية ولنأخذ مثالاً على ذلك نشرات الأخبار التي تعاني من ضعف التجديد والإبداع والابتكار وما إلى ذلك وكذلك التكرار لبعض الصور التي تحكي الأحداث بل الرجوع إلى الصور القديمة أو التي لم تعد لها صفة الفورية لتغطية الخبر إلى جانب إشكالية مدى تعبير الصورة عن مضمون الخبر وسياسة التحرير في انتقاء وصياغة الخبر والاكتفاء بالأساليب التقليدية في صياغة وتحرير الخبر والجمود على الصيغ والقوالب التحريرية الإخبارية التقليدية وضعف التوظيف الأمثل للصورة وحجمها ومناظرها ولقطاتها في القصة الخبرية وإشكالية الفورية والالتزام بالإجابة على الأسئلة الخمسة المعروفة من ؟ ماذا ؟ كيف؟ لمن ؟ لماذا؟ ومتابعة تطور الخبر وإبرازه في ضوء أولياته وأسبابه وآثاره من خلال استغلال ما يعرف بوظيفة الشرح والتفسير والتوظيف الأمثل للتحقيق والمقابلات والتصريحات والتقارير والتعليق والتحليل من قبل المؤهلين المختصين من خلال استغلال رؤساء التحرير وأساتذة العلوم السياسية وغرهم والاستفادة من المراسلين من مواقع الحدث.

وبسبب عدم وضوح الإستراتيجية وعدم التعاطي الإيجابي مع السياسة الإعلامية التي يفترض أنه يسير عليها التلفزيون، تتسم ملامح وضعه الحالي بهشاشة بناه المادية والموضوعية والإنتاجية فيظهر عاجزاً عن تلبية احتياجات جمهوره المحلي الذي يفترض أن يكون ضمن دائرة تأثيره المباشر أي ضمن خط الأمان الذي يصعب اقتحامه من القنوات التلفزيونية الوافدة، وهذا العجز والافتقار للمواد والبرامج الإعلامية الرصينة جعله غير قادر حتى على حماية وتحصين الجمهور اليمني من تأثيرات القنوات التلفزيونية الأخرى بصورها المختلفة .

وكالة الأنباء اليمنية (سبا)

تواصل الوكالة تقديم خدماتها الاخبارية والمعلوماتية التقليدية برغم التطور الكبير الذي شهدته في منشأتها وأجهزتها الفنية والتقنية وقيامها بوظيفة الإرسال إلى خارج الوطن في عدة شبكات ولكن لا ينعكس هذا العمل على أي الوسائل الإعلامية والصحفية الخارجية بسبب انغلاق عمل الوكالة على ما هو داخلي وعدم توفر السبق لها في تغطية الأخبار ذات الأهمية القومية والدولية وعدم تزويدها بالتصريحات التي تساعدها على خلق مكانة في الإعلام الخارجي فمن زمن طويل لم يتردد خبر أو تحقيق ذي أهمية منسوباً لوكالة الأنباء اليمنية سبأ وهي لذلك بحاجة إلى التمكين ليكون لها مثل هذا الوجود ومثل هذه الفعالية التي تمتلكها بعض الوكالات العربية ومع ذلك فالوكالة تواصل أعمالها اليومية الروتينية في تزويد الأخبار لجميع وسائل الإعلام المحلية والخارجية وباللغتين العربية وإنجليزية وتفرض الوزارة على الوسائل الرسمية التقيد بالصيغة التي تأتيها من الوكالة وغالباً ما تكون إنشائية وفقيرة من المعلومات والمشوقات وتطبع الوكالة نشرة السياسة المحدودة التداول وتقوم فيها بتوثيق الأحداث والفعاليات خلال الأربع وعشرين ساعة يوميا إضافة إلى نشرة باللغة الإنجليزية إلى جانب إصدارات أخرى شهرية متخصصة والإصدارات الخاصة في المناسبات وحقيقة لا بد من التقييم الشامل لعمل وكالة الأنباء ولموضوع السياسة الخبرية والمعايير التي تقوم عليها خدماتها وجدوى بقاء الوكالة في الهيأة التقليدية التي هي عليها حيث أنه لا بد من بحث عن وظائف جديدة لها بعد أن امتلكت الوسائل الإعلامية الأخرى ما صار يمكنها من منافسة وكالات الأنباء به وتجاوز حدودها بسرعة وتغطية وفورية ونحوها.

الإعلام الإلكتروني:-

تعد قضايا النشر والمعلومات الواردة عبر شبكة الانترنت، وما يترتب عليها من حقوق للمؤلف والملكية الفكرية، من القضايا التي مازالت تفتقر إلى تشريعات

وطنية منظمة لها، سواء في الموضوعات المتعلقة بالنشر والصحافة الإلكترونية اليمنية، أو بموضوعات النشر في الشبكة بشكل عام، وإن كانت الاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق المؤلف والملكية الفكرية، تتناول القواعد المنظمة لهذه القضايا، إلا أن بلادنا لم تنظم إلى هذه الاتفاقيات، وهو ما يستدعي ضرورة وضع تشريعات وطنية تنظم هذا الجانب لما فيه تطوير المجتمع المعلوماتي، بالاستفادة من التشريعات الدولية وبما يحفظ الهوية الحضارية والقيم العقيدية لشعبنا .

الإنترنت والصحافة الإلكترونية :

فرضت مسألة التطورات التقنية في عالم الاتصالات والإعلام أساليب جديدة لا بد من التعامل والتفاعل معها ومن أهمها الإنترنت الذي أتاح الفرصة لظهور الصحافة الإلكترونية وقد دخلت اليمن هذا المجال مما أمكن تقديم عدد من الصحف الالكترونية إلى جانب توافر الصحف المحلية والمطبوعة في الانترنت الأمر الذي مكن جمهور واسعاً داخل اليمن وخارجه للإطلاع عليها ومتابعة المادة الصحفية المنشورة فيها ورغم محدودية عدد الصحف الالكترونية اليوم إلا أن المستقبل يبشر بتوسع وازدياد عددها خاصة مع توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الخاصة بمشروع تعميم الحاسوب وتسهيل الحصول عليه إضافة إلى الفرص التي إتاحتها الحكومية لتشجيع امتلاك الحاسوب وتسهيل إدخال خدمات الانترنت إلى الجمهور وهذا يضع بلادنا في مرتبة متقدمة بين دول العالم لمواكبة التطورات المتسارعه في أنظمة وأساليب الاتصالات وقنوات نقل المعلومات والإعلام ويوسع من تعرف ومتابعة الجمهور لمسيرة البناء والتنمية التي تنشدها الجمهورية اليمنية .

الصحافة الالكترونية في اليمن :-

مع بداية القرن الحادي والعشرين عرف الجمهور اليمني الصحافة الالكترونية في مواقع الانترنت وكانت أولى تلك الصحف (المؤتمر نت) تلاه (الصحوة نت) حيث أصبح لهما جمهورهما الواسع ومن مصادر المعلومات المهمة التي يتم النقل والاقتباس وإعادة النشر منهما وخاصة في الصحافة المطبوعة.

وقد تلى ذلك ظهور عدد آخر من الصحافة الالكترونية اليمنية لبعض الأحزاب والمنظمات والهيئات .

وما يجب الإشارة إليه أن الصحيفة الالكترونية يجب أن تختلف أخبارها ومواضيعها عن الصحيفة المطبوعة (إن كانت لنفس الصحيفة أو الحزب) وإلا أصبحت صحيفة متوافرة الكترونياً .

إيجابيات ومميزات الصحيفة الالكترونية:-

١) انتشارها الواسع وبدون حدود (شرقاً وغرباً).
٢) إمكانية تجديد أخبارها ومعلوماتها وبسهولة ووقت قصير (الحذف والتعديل والتغيير) وكذا تصحيح إي خطأ وفي أي وقت.
٣) لا تحتاج إلى ترخيص ومتابعة وإجراءات روتينية.
٤) يمكن جعلها مقروءة ومسموعة ومرئية في وقت واحد.
٥) إمكانية استخدام الصور والألوان بدقة عالية.
٦) قلة تكلفة إعدادها ونشرها عبر الإنترنت.
٧) سهولة البحث دون الحاجة إلى قراءة النص بكاملة وبالتالي اختصار الوقت.
٨) نقل أجزاء مقتبسة من النصوص الالكترونية (دون الحاجة إلى أعادة طباعتها).

سلبيات الصحافة الالكترونية:-

- عدم احترام بعض الصحف الالكترونية أخلاقيات المهنة.
- ضعف أساليب الإخراج الفنية التي تجعلها جذابة وشائقة.
- الميل لتطويل المادة الخبرية وعدم مراعاة أهمية الاختصار المفيد.
- عدم انتظام صدور بعض الصحف الالكترونية في مواعيد ثابتة.
- عدم الاستفادة من ميزة أمكانية تغيير وتجديد للمعلومات والأخبار في وقت قياسي.
- أتباع أسلوب التقليد لما هو قائم وعدم الابتكار والتجديد.
- ضعف الترويج والإعلان عن مواقع الصحف الالكترونية وتعميم عناوينها في الانترنت.

ضرورة التطور والتغيير في الإعلام الرسمي:-

إننا نعيش في حقبة من الزمن تغيرت فيها المفاهيم والأنماط وأصبحت الدول النامية ونحن منها، في مواجهة مستجدات لا خيار لنا من مواجهتها والقبول بها، وليس لنا أمام هذه المستجدات إلا العمل على كفيفة توظيفها التوظيف الأمثل لتقليل السلبيات القادمة معها والاستفادة من إيجابياتها، وهناك أمامنا جملة من الخطوات يتقدمها ضرورة الالتزام بتنفيذ السياسة الإعلامية المقرة من قبل الحكومية والعمل سنويا على مراجعة محتوياتها وتحريك التفصيلات بما ينسجم مع المستجدات بما في ذلك التغيير والتطوير وتجديد النظام والأساليب المتبعة أو استبدالها بأخرى تساير المتغيرات المفروضة.

لقد أصبح الإعلام الحديث أحد وسائل ومظاهر العولمة التي همشت الحدود بين الأقطار والأقاليم والثقافات والمواطن اليمني مثله مثل غيره من مواطني الدول الأخرى قد تعددت لديه الخيارات بهذا الإنفجار الإعلامي الهائل فإن لم يواكب الإعلام الرسمي التطورات الحاصلة ، فإن دوره سيختزل إلى دون مستوى التوصيل والتأثير المطلوب، وهذا أمر لا يلبي مسألة التوظيف الإعلامي لخدمة الدولة والمجتمع .

ويجب أن نعلم أنه مهما كنا موفقين في إعادة النظر في سياستنا الإعلامية، ومهما كنا موفقين في (عصرنة) ما نقدمه في كافة وسائلنا الإعلامية فإننا لن نحظى(بالاحتكار) الذي كانت تسير عليه الأمور في السابق، ويجب أن يكون واضحاً وجلياً أن الهدف الآن هو الحصول على نسبة معقولة من (سوق) لم تعد حكرا على أحد، والإعلام التجاري طغى فيه على ما سواه .

ولذا فإنه يؤخذ على الإعلام الرسمي- من ضمن ما يواخذ عليه – أن رسالته المحلية التي ضعف تلقيها داخلياً هي نفس الرسالة التي توجه إقليميا عبر الفضائية والإعلام المسموع والمقروه، كما يؤخذ عليه حدة القالب القطري في ظل عالم يعيش التنوع والإنفتاح والتمازج وذوبان الحدود المميزة للشكل أو التفرد .

لقد أصبح لزاما على الإعلام الرسمي أن يتفهم متطلبات الإعلام في العصر الراهن، ويعمل على أخذ موقع يقبل فيه بالتحديات ويوظف ما لديه من التقنيات الإعلامية والمعلوماتية توظيفاً أفضل مستفيداً من كل طاقات وذلك باختيار كفاءات فنية وإعلامية تتناسب قدراتها مع التحديات المفروضة .. كما أن عليه أن يمزج بين الرسالة المحلية والتوجه الإقليمي بحيث يخرج بإنتاج مقبول لعين وذوق المتلقي ويؤدي الهدف بأسلوب معاصر تشعر كل متلق بأنه موجهه إليه بغض النظر عن الشريحة أو القطر الذي ينتمي إليه، وعلى الإعلام الرسمي في سبيل ذلك أن يبتعد عن الصيغ والعبارات التي تجاوزت عصرها، لأن المد الإعلامي الهائل لن يرحم من يركن إلى الاسترخاء أو يصر على الاستمرار في العمل بالطرق التقليدية وبالكفاءات المخضرمة التي سيصعب عليها أن تتغير بالشكل الحاد الحاصل في الإعلام الحديث، كما أن على القيادات الإعلامية أن تضع خيارات إعلامية متقدمة وتدارسها واختيار انسبها ولصالح إحداث إنقلاب إعلامي موزي مع الحفاظ على الهوية الثقافية والمهابة الرسمية مع إعادة تكييف الرسالة الموجهة بشكل متطور ينافس على كسب الجمهور في الوطن وفي المكان الذي يقدر أن يصل إليه وفي هذا الطريق يقترح هذا التقرير في ختامه جملة من التوصيات والمقترحات التي نرى

توجيهها للحكومة وللمؤسسات والوسائل الإعلامية للإستفادة منها وعلى النحو التالي :

التوصيات والمقترحات:

١ - تهيئة المناخ العام بجوانبه المختلفة من أجل تطبيق مواد التشريعات الإعلامية بطريقة واضحة وملتزمة وعلى نحو بين كما هو مكتوب في النصوص الدستورية والقانونية لينسجم مع ما يمارس في الواقع.

٢ - إعادة النظر في السياسة الإعلامية والعمل على تجديدها بأفكار واتجاهات جديدة لتستوعب المستجدات والتطورات من قبل لجنة تظم كل الجهات ذات العلاقة بالنشاط الإعلامي والاتصالي، سواء في الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة فضلاً عن خبراء في الاقتصاد والإعلام والاجتماع والسياسة والتربية والثقافة.

٣ - إتساقاً مع روح العصر والتوجه العالمي الداعي لممارسة الحقوق المرتبطة بحرية الرأي والتعبير والنشر نوصي السلطة التشريعية بالعمل على تشريع توجيهات فخامة الأخ/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بمنع حبس الصحفي بسبب النقد أو إبداء الرأي في الصحيفة وإلغاء الجزاءات العقابية الجسدية وغير المدنية التي تضمنها قانون العقوبات وقانون الصحافة والمطبوعات واستبدلها بعقوبات وجزاءات مدنية منصفة ومرضية تعوض كل من لحق به الضرر جراء النشر المخالف للقانون وما عرف بجنح وجرائم النشر وتعديل بنود المادة (103) من قانون الصحافة والمطبوعات، والمتعلقة بمحظورات النشر، بحيث يتم تحديد هذه المحظورات بمصطلحات واضحة ودقيقة غير قابلة للتفسير والتأويل بأكثر من رأي ثابت.

٤ - التأكيد على الحريات النقابية لنقابة الصحفيين اليمنيين، والارتباط الوثيق بين ممارسة الحريات الصحفية والمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع وأفراده ومؤسساته، مع ضرورة صياغة ميثاق شرف صحفي، يتم على ضوئه مساءلة الصحفي في حالة خروجه على هذا الميثاق أمام نقابته.

٥ - تعديل وتطوير النصوص الواردة في القانون (19) لسنة 1994م بشأن الحق الفكري، سواء المواد المقيدة لحق المؤلف، أو إدخال مواد جديدة تواكب التشريعات الدولية التي تنظم المستجدات الحديثة في مجال التقنيات الإذاعية

والتلفزيونية، والإعلام الإلكتروني، وما يترتب عليها من حقوق وحماية للمصنفات الأدبية والفنية.

٦ - أن تعمل الحكومة على الإنتماء للاتفاقيات الدولية المتصلة بالملكية الفكرية وحقوق المؤلف وفق دراسة تنبني على رعاية المصلحة الوطنية والاستعانة بخبراء في مجال التعامل مع هذا النوع من الاتفاقيات وبما يحقق لها الاستفادة منها من جانب والحفاظ على الخصوصية الوطنية من جانب آخر.

٧ - تعديل المواد التي وردت في القرار الجمهوري رقم (16) لسنة 1994م بشأن الرقابة على المصنفات الفنية، سواء التي تقيد من حرية تصدير أو استيراد أو بيع أو تأجير المصنفات الفنية.

٨ - من الضروري المعالجة الاقتصادية والمهنية والعلمية والتثقيفية للقائمين بالإعلام لضمان احترافهم المهني الفني في معالجات تصميم الشكل الفني الجذاب للخطاب الإعلامي ..

٩ - توسيع مساحة المادة الإعلامية المخصصة للتربية العقيدية الدينية والوطنية وفق نهج الخطاب الوقائي التحصيني والتوعية المستمرة بالمخاطر والآثار الضارة للغزو الدعائي وفضح أساليبة إلى جانب ترسيخ مفاهيم الإنتقاء لتكوين ملكة التمييز والمفاضلة لدى الأبناء ليأخذوا المفيد ويبتعدوا عن الضار مما يتطلب الخطاب الإعلامي التكاملي بين الإعلام والتوجيه والإرشاد والتربية والتعليم والشباب والثقافة وكذلك بالسعي نحو التعاون والتكامل العربي والإسلامي ودعم الجهود الدولية التي تدعو لمراعاة واحترام خصوصيات الشعوب

١٠ - إقامة دراسات واستطلاعات وكذلك استبيانات علمية ميدانية تطبيقية لمعرفة مدى الأثر السلبي للبث الفضائي الخارجي والغزو الفكري ولتجاوز إشكالية انصراف نسبة من الجمهور عن الإعلام الوطني إلى الإعلام الوافد وتشتت الجمهور عن إعلامنا إلى الإعلام الوافد وبما يحقق ربط المواطن بإعلام بلده وحمايته من الازدواجية الفكرية الإعلامية.

١١ - العمل على تحقيق التوازن بين المسئوليات الإعلامية وبين احتياجات ورغبات واهتمامات وميول الجمهور المستهدف بالرسالة الإعلامية وفاءً بالحقوق الإعلامية للمتلقي والاستفادة من تجارب وخبرات الدول والمؤسسات الإعلامية المتقدمة وكذا الاستفادة بالقدر الممكن من النظريات والحقائق

العلمية ذات العلاقة بالإعلام وبالذات الإعلام التنموي وتوظيفها في مجال تطوير الإعلام وإنجاح دوره التنموي

١٢ - إقامة المشاريع الإعلامية المشتركة مع المؤسسات الإعلامية العربية والمتقدمة للإستفادة المثلى من إنجازاتها الراقية ومن تكنولوجيا الاتصال وتقنيات المعلومات وتوظيفها في المعالجات الفنية المبهرة المشوقة نحو الخطاب الإعلامي وتعميمه وفوريته وسبقه وموضوعيته ودقته وواقعيته

١٣ - العمل على الاستفادة القصوى من تكنولوجيا وتقنيات المعلومات في أرشفة المعلومات وإحضارها وتوفيرها وتعدد مصادرها والقدرة على استرجاعها في وقت وجيز ومعالجتها وصياغتها في قوالب وأشكال جذابة ومبهرة ومؤثرة والاستفادة القصوى من برامج التصميم عبر الحاسوب والإنترنت لتطوير عملية الإخراج التلفزيوني والصحفي والمعالجات الفنية الشكلية

١٤ - الاهتمام بسياسات تدعيم الاتصال الإعلامي الشخصي والجمعي للاتصال الإعلامي الجماهيري والاستعانة بقادة الرأي كأعضاء هيئات التدريس في الجامعات وأعضاء المجالس المحلية والخطباء والمرشدين مع الاستفادة من الخصائص الفنية والإقناعية الاتصالية الإعلامية لكل وسيلة اتصال إعلامي وتوظيفها في مكانها المناسب .

١٥ - العمل على مواكبة ومتابعة اهتمامات الرأي العام حول القضايا الهامة مثل قضية دعم الإصلاح المالي والإداري ومحاربة الفساد ومواجهة مواطن الخلل وجوانب القصور والسلبيات والتي يجب تناولها بموضوعية وبدافع حب الوطن وتعزيز بناء الدولة والولاء للنظام الجمهوري الخالد وتوحيد الجهود في كشف مواطن الخلل والإسهام في معالجتها بإثارة الجهات المعنية وبما يحقق ثقة الجمهور في مصداقية الخطاب الإعلامي الذي يشمل خطابه كل اهتمامات الجمهور في مجالات الحيات بما يعرف بالإعلام المتخصص كالإعلام الديني والزراعي والصحي والأمني والعسكري والصناعي والاقتصادي والتربوي ((وإعلام الأسرة)) والسياحي وإعلام الأزمات أي كيف يدير الإعلام الأزمات بمختلف أشكالها إدارة تحقق السلامة والنجاة لأبناء المجتمع .

١٦ - تحسين أداء وسائل الإعلام الموجودة من خلال توظيف القدرات الإبداعية والفنية الشابة والكفوءة وإنهاء الوسائل وأشكال وفقرات البرامج التقليدية التي

عفى عليها الزمن وتجاوزها زمن إعلام الصورة ومعايشة الحدث وتلقائية وفنية التواصل به في تغطيته والتعامل معه ومع آثاره وتأثيراته.

١٧ -رفع مستوى الرسالة الإعلامية، وخلق موائمة بين الرسالة المحلية والتوجه الإقليمي والحرص في إستحضار أطياف المتلقين والمتابعين على اختلاف مستوياتهم الثقافية والتفاعلية لأن بينهم الأمي والمتعلم والمثقف ولا نتحدث هنا عن البرامج والرسائل الموجهة للشرائح والفئات والمستويات العمرية

١٨ -إعتبار وإعداد كل ما يبث أو يكتب على أنه مواد ثقافة عامة لجميع المتلقين غير موجهة إلى شرائح بعينها ولا يميز بالمحلية، إلا إذا فرضت طبيعة الموضوع ذلك .

١٩ -تحريك السياسة الخبرية وأعمال التغطية الإعلامية والخروج عن النمطية الرسمية في وسائل الإعلام القائمة أسوة ببعض الدول العربية بداية من إعادة النظر في وضع وكالة الأنباء اليمنية ومراجعة سياستها الخبرية والتجديد في خدماتها الاخبارية والصحفية.

٢٠ -تصحيح العلاقة بين مؤسسات الإعلام ووزارة الإعلام من خلال إعادة النظر في القوانين واللوائح لهذه المؤسسات من أجل أن تتمكن هذه المؤسسات من تطوير أدائها لدورها وتحمل مسئوليتها بالاستفادة من الخبرات المتوفرة ومشاركة الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية من خلال الجمعيات العمومية لها ومجالس الآمناء ومجالس الإدارات التي لا بد أن تشارك فيها الجهات غير الرسمية.

٢١ -العمل على خلق بنية تحتية للتعليم والتدريب التكنولوجي والتقني للإعلام والاتصال والتطبيق الأمثل للتأهيل والتدريب التكنولوجي والتقني في مؤسسات الإعلام وتطوير مناهج كليات الإعلام حسب التصور المرفق.

٢٢ -ضرورة إعادة التقييم للوضع الحالي بالنسبة لمحطتي البث التلفزيونيتين الفضائية والأرضية بهدف وضع خطة علمية مدروسة لتحديد المهام والاختصاصات لكل من المحطة التلفزيونية الفضائية والمحطة الأرضية (22 مايو) .

٢٣ -وضع خطة إستراتجية لتحديد مهام واختصاصات المحطات الإذاعية في المحافظات الإذاعات المحلية لكي لا يتم التجاوز في هذه المحطات لاختصاصها باعتبار أن هناك اختصاصات محددة تنموية لمثل هذه المحطات

المكرسة لخدمة القضايا والاهتمامات المحلية وكمدارس تدريبية للإعلاميين الجدد.

٢٤ - العمل على إطلاق الكادر الإعلامي من أجل التفرغ للعمل الإعلامي والأخذ بإسلوب جديد لنظام الأجور والمكافئات قادر على نحو التطوير والتحفيز ويدفع للتميز في الإبداع الإعلامي.

٢٥ - وضع المعيار العلمي والتقني والتكنولوجي كأساس للإلتحاق بوظائف العمل الإعلامي في مختلف المؤسسات الإعلامية.. من أجل التعامل مع مختلف العلوم الحديثة .

٢٦ - ضرورة أن تتجه المؤسسات الإعلامية الحكومية (الصحيفة ، الإذاعة، التلفزيون، وكالة سبأ ، معهد التدريب الإعلامي) إلى إنشاء صحف الكترونية متميزة تحاكي من خلالها الجمهور، بحيث لا تكون نسخاً طبق الأصل لما تصدره لتقدم المادة الإعلامية بكل شفافية معتمدة على الرقابة الذاتية الموضوعية لتحقيق أهداف تطوير الأداء وتحسين أساليب الرسائل الإعلامية واستقبال آراء وملاحظات الجمهور (داخل البلد وخارجه) ونشرها والرد عليها لإزالة أي التباس عن سياسة بلادنا ومسيرتها التنموية وأمنها واستقرارها.

٢٧ - أهمية اتجاه المؤسسات والأجهزة الحكومية والمختلطة في البلاد إلى امتلاك صحافة الكترونية والاستغناء عما تصدره حالياً من صحف ومجلات مطبوعة محدودة الانتشار ضعيفة المادة الصحفية مبتعدة عن أسلوب تحسين صورتها لدى الجمهور وأن تتجه لمناقشة قضايا جادة تهم الجمهور من خلال تلك الصحف الالكترونية وبالتالي توفير الجهد والمال المبذول من أجل الطباعة والإعداد لتلك الصحف والمجلات المطبوعة وستكون الصحف الالكترونية بمثابة معين ومساعدة لهذه الجماعات والمؤسسات لمعرفة وقياس الرأي العام حول عملها وأدائها.

٢٨ - إرساء أسس ثابتة في الصحافة الالكترونية اليمنية ومن أهمها احترام تقاليد المهنة وأخلاقياتها وتغليب الرقابة الذاتية لهيئات التحرير.

٢٩ - تنفيذ دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين في مجال الصحافة الالكترونية وفق برامج مستمرة تهدف إلى إكسابهم معارف ومهارات المفاهيم العلمية والأساليب العملية ولتنمية قدراتها على التجديد والابتكار بعيداً عن أساليب العمل الصحفي التقليدي.

٣٠ -العمل على فتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في إنتاج البرامج الإعلامية للإذاعة والتلفزيون والأفلام الوثائقية والترويجية بما يساعد على تطوير العمل الإعلام الإذاعي والتلفزيوني والتوجه نحو الاعتماد على النفس بدلا من الاعتماد على الخارج .

٣١ -أهمية استيعاب قضايا الملكية الفكرية ومراجعة وتطوير القانون الخاص بالحق الفكري رقم (19) سواء بإدخال نصوص جديدة أو تعديل بعض النصوص الموجودة للتماشي مع الاتفاقيات الدولية الجديدة المتصلة بحماية المصنفات الأدبية والفنية وحقوق المؤلف، ولاسيما معاهدة (الويبو) بشأن حقوق المؤلف (المنظمة العالمية للملكية الفكرية)، وهي لا تخرج عن نطاق (اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية) وإنما هي قواعد دولية جديدة تستجيب للمستجدات الحديثة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، ولاسيما في عصر التقنيات الرقمية.

٣٢ -تضمن القرار الجمهوري رقم (6) لسنة 1994م بشأن الرقابة على المصنفات الفنية مجموعة كثيرة من الممنوعات وردت في المادة (3) وهي تتشابه مع محظورات النشر في قانون الصحافة والمطبوعات التي وردت في المادة (103) من حيث احتوائها على مصطلحات مطاطة وغير قابلة للتفسير على نحو ثابت، وهو ما يستدعي تعديلها وتحديدها بدقة ووضوح أكبر تجنباً للتأويل والتفسير لأكثر من رأي فضلاً عن تضمنه الممنوعات والقيود التي تضيق على حرية الفرد في الحصول على المعلومات والمعرفة وتقلل من فرص الاستثمار للقطاع الخاص والإفراد في المجالات الواردة في المصنفات الفنية، ومجالات الإعلام والثقافة.

وفي الختام إننا واثقون من أن الأخوة أعضاء المجلس بما لهم أيضاً من خبرات ورؤى وأفكار في هذا الشأن وتتصل بهموم وغايات العمل الإعلامي سوف يسهمون في إثراء هذه النتيجة التي تم التوصل إليها فهي قابلة للإضافة كما أنها قابلة للحذف وللتعديل لأن الغاية في النهاية هي الوصول إلى مقترحات وتوصيات تساعد في خدمة تطوير وتحديث الإعلام الرسمي وبما يجعل لإعلامنا دوره المأمول في خدمة حياتنا الجديدة ويواكب تطوراتها ويشرح سياساتها وتوجهاتها الحضارية بوضوح وعمق وبراعة إعلامية متميزه ويستشرف بثقة وعلم وخيال ملهم الأفاق المستقبلية ليمن الحرية والديمقراطية والتنمية المستدامة.